العدالة الاجتماعية وديمقراطية التعليم

ناهد رمزى*

الحق فى التعليم حق من حقوق الإنسان، كفلته الاتفاقيات الدولية والتشريعات المحلية وأضاف إليه الدستور المصرى الحق فى المجانية فى المؤسسات التعليمية من منطلق نشر التعليم وإرساء أسس العدالة الاجتماعية التى اصطلح على تعريفها وفقا لبحثنا الحالى إتاحة الفرصة للتعليم أمام الأفراد على نحو متساو ومتكافئ بلا تحيز لشخص على آخر. وبصرف النظر عن انتمائه الإقليتى، أو مستواه الاقتصادى أو الاجتماعى، أو نوعه أو عقيدته الدينية. إلا أن وضع القوانين يختلف عن تطبيقها كما أن رسم السياسات قد يتعارض مع تنفيذها فعلى الرغم من الجهود المبذولة لنشر التعليم وتحقيق مجانيته، إلا أن ذلك يبدو أنه لم يكن كافيا لتحقيق الأهداف المرجوة. ومن أجل تحقيق ذلك جاء اهتمامنا بها للتصدى لدراسة تلك القضية المهمة من خلال المشروع الدائم للتعليم والعدالة الاجتماعية الذى صدر منه حتى الآن خمسة مجلدات.

مقدمة**

توصلنا من خلال المراحل المتتالية لمشروع العدالة الاجتماعية فى التعليم – الذى اعتمدنا فيه على العمل الميدانى فى الأساس– إلى حصيلة ثرية من

* أستاذ علم النفس، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

** استقيت مادة هذا البحث من بيانات المشروع الدائم للتعليم والعدالة الاجتماعية الذى يتم تحت رعاية المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية وتشكلت لجنة المشروع من الأستاذة الدكتورة ناهد رمزى (مشرفًا ومحررًا)، الأستاذ الدكتور عادل سلطان (خبيرًا إحصائيًا)، وعضوية كل من: الأستاذة الدكتورة منى يوسف عضواً، الأستاذ الدكتور محمود بسطامى عضوًا، الدكتورة نرمين عبد الهادى عضوًا، الدكتورة مها عبد المجيد عضوًا، الدكتورة أمانى فوزى سكرتيرًا فنيًا، الأستاذة ليلى طعيمة عضوًا، الأستاذة رانيا سلطان عضوًا.

المعلومات والنتائج تم رصدها وتحليلها ومناقشتها فى مجلدات المشروع الخمسة – التى صدرت حتى الآن– التى تناولنا من خلالها منظومة التعليم بجوانبها المختلفة، وذلك بهدف تقديم وجهة نظر تبغى التوصل لسياسة متكاملة تساعد على علاج مشكلات التعليم التى أصبحت عصية على المعالجة نظرا لكثرتها وتعددها.

وقد راعينا منذ أن شرعنا فى كتابة خطة هذا المشروع منذ البداية أن نقترح ضمن خطواته صياغة سياسة تهدف إلى توظيف المعطيات البحثية التى سنتوصل إليها فى صياغة سياسة ملائمة من منطلق محاولة القضاء على الانفصال التقليدى الحادث بين البحث العلمى من جهة وبين مجالات التنفيذ من جهة أخرى.

وكنا منذ البداية وعند وضع خطة هذا المشروع واعين تمامًا الانفصال بين الجانبين: البحث العلمى من جهة وتطبيق نتائجه من جهة أخرى، من منطلق أن غايتنا المنشودة لم تكن إجراء مشروع يستغرق سنوات من أجل أهداف علمية فقط، ولكن كان الهدف النهائى هو رسم سياسة تعليمية يراعى فيها الواقع الفعلى لمشكلات التعليم اعتمادا على الدراسات الميدانية المتعاقبة التى تناولنا من خلالها دراسة المنظومة التعليمية بعناصرها كافة (الإدارة المدرسية، المعلم، الطالب، المبنى المدرسى)، وأيضا أسرة الطالب وغيرها من العناصر الفرعية ذات العلاقة والتفاعل الحادث بين أطراف العملية التعليمية برمتها، فذلك يساعدعلى التوصل إلى سياسة واقعية بعيدة عن التخطيط الفوقى ومحققا للواقع المعاش وهو ما يعبر عن احتياجات المهتمين بعائد تلك السياسات بالفعل. ولا شك أن ذلك فى النهاية يخدم واضعى السياسة التعليمية من ناحية، ويحقق طموح الباحث ورغبته فى الإسهام فى صياغة سياسة

تعليمية متكاملة مرتكزة على ما توصلت إليه بحوثه التطبيقية من نتائج من ناحية أخرى، وهو ما يأتى محققاً للتكامل بين الجانبين.

وهناك قاعدة عامة فى رسم السياسات مفادها أن أى خلل يصيب جانبًا من جوانبها يحدث بالضرورة أثرا سلبيا يبدو فى جوانبها الأخرى، أن بعض المعالجات الجذرية قد تبوء بالفشل وتحول دون الوصول إلى الأهداف السياسية المنشودة.

ولعل الرغبة فى مراعاة هذا التكامل هو ما دفعنا إلى دراسة المنظومة التعليمية بكل جوانبها حتى تأتى السياسة المرسومة محققة لدورها فى التوظيف الاجتماعى للتعليم ذى الأبعاد المتعددة والذى سنركز من خلاله – بصفة خاصة – على بعدين أساسيين نعتبرهما قاعدة انطلاق لمجابهة التحديات الداخلية والخارجية وهما: ديمقراطية التعليم دعما لمقومات العدل الاجتماعى، وكذلك تأسيس ثقافة قومية مشتركة إرساءً لمزيد من التماسك الاجتماعى والتواصل الثقافى، تجنبا للثنائية الثقافية التى تهدد الكيان القومى المصرى. تلك الثنائية التى رأينا أنها تتغلغل فى مجتمعنا المعاصر نتيجة لوجود ثنائية ثقافية تعليمية تبدأ بثقافة الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المحدود التى يلتحق أبناؤها بمدارس التعليم الحكومى، ثم ثقافة خريجى المدارس الخاصة والمدارس الأجنبية ومدارس اللغات ممن ينتمون إلى الشرائح الاجتماعية الأعلى وهو ما يؤدى إلى خلق نمطين مختلفين، كما يهدد أيضا المواطنة الحقيقية لأبناء الشعب الواحد.

المراحل الخمس لمشروع التعليم والعدالة الاجتماعية:أبرز النتائج

تحددت الأهداف الرئيسية لمشروع التعليم والعدالة الاجتماعية فى استكشاف التحديات التى تواجه قدرة النظام التعليمى لمرحلة ما قبل التعليم الجامعى على تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المنظور الحديث لهذا المفهوم الذى يشمل العدالة والإنصاف، وهو مفهوم لا ينطوى فقط على المنظور الاقتصادى ولكنه

يتجاوزه إلى النفاذ إلى ما يرتبط بحق المواطن فى الاستفادة من الموارد المجتمعية بأبعادها المختلفة؛ الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وذلك فى محاولة لرصد المشكلات والمعوقات التى تقف عقبه أمام تحقيق العدالة الاجتماعية بمفهومها الشامل من خلال حسن توزيع الفرص التعليمية على طلاب مرحلة التعليم ما قبل الجامعى بنوعيه: الخاص والحكومى، العربى والأجنبى، فى محافظات مصر بحضرها وريفها، واضعين فى الاعتبار المنظور النوعى (بنين/بنات) فى محاولة للتغلب على التباينات المختلفة إقليمية أو نوعية، أو راجعة لنوع التعليم ومستواه ومدى كفايته وكفاءته خاصة فى المناطق الريفية أو البعيدة عن الخدمات التعليمية، حيث تتدنى حالة التنمية البشرية؛ تلك التنمية التى يمثل التعليم بها عصبًا رئيسيًا[١].

فقد أثبت استعراض التراث النظرى لهذا المشروع والاطلاع على تقارير التنمية البشرية، الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP[٢]، ومعهد التخطيط القومى[٣] أن الأطفال الفقراء يتلقون نصيبًا أقل من إجمالى الإنفاق على التعليم مما لا يتناسب مع احتياجاتهم التعليمية. ولأن المنظومة التعليمية عملية تكاملية متشابكة العناصر، لذا كان من الضرورى دراستها من جميع جوانبها.

اختيار العينة

تضمن مشروع التعليم والعدالة الاجتماعية فى مرحلته الأولى عينة تضم الطلاب من المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية (٣٠٠٣ طالب)، مع مراعاة التوزيع النسبى للعينة حسب المرحلة الدراسية ومحافظات الدراسة، كما اختير من أرباب الأسر (٦٠٠ رب أسرة)، وهى عينة مسحوبة من عينة أبنائهم من الطلاب. بالإضافة إلى عينة أخرى من المعلمين (٤٥٠ معلما)، كما

روعى تمثيل عينة من مديرى المدارس (٩٠ مديرًا). هذا علاوة على دراسة حالة لعينة من المبانى المدرسية من مدارس خاصة وحكومية.

وفى ضوء طبيعة كل عينة والأغراض التى اختيرت من أجلها صممت استبيانات الدراسة؛ بحيث تأتى متناسبة مع العينات المختلفة، هذا علاوة على اختبارات نفسية تقيس القدرات الإبداعية ومقاييس المهارات الحياتية التى طبقت على عينة من الطلاب.

وباستكمال أسس اختيار العينة من حيث المحافظات الحضرية والريفية واختيار الأحياء والشياخات والمراكز والقرى، واختيار عينة المدارس والطلاب، أمكن تمثيل مختلف قطاعات الجمهورية من حيث المجتمع الريفى/الحضرى، وكذلك محافظات الوجه البحرى/ القبلى، ومحافظات الحدود من خلال استخدام "أسلوب تحليل التجمعات" Cluster Analysis الذى يمثل الحالة التعليمية لكل منطقة. هذا وقد أمكن اختيار عينة راعت تلك الخصائص بالإضافة إلى الخصائص الجغرافية والمستويات الاجتماعية والاقتصادية*. هذا وقد اختيرت محافظة من كل تجمع من التجمعات التى تم استخراجها من خلال هذا التصنيف وبذلك وقع الاختيار على محافظات خمس هى:

المحافظات المختارة

القاهرة، الإسماعيلية، المنوفية، قنا، البحر الأحمر، وتوالت مراحل اختيار العينات من المحافظات إلى المراكز، ثم الأحياء، والشياخات، والقرى، وصولا إلى اختيار المدارس والطلاب(٤)، وقد اختيرت الأسر من خلال عينة الطلاب، مما أعطى مصداقية لتلك النتائج، ولأن المشروع الحالى يتركز حول العدالة

* قام بتصميم مختلف العينات ووضع مؤشر المستوى الاقتصادى الاجتماعى الأستاذ الدكتور عادل سلطان الخبير الإحصائى للمشروع .

الاجتماعيـة، فقـد بُـذلت جهـود مكثفـة لإعـداد مؤشـر للمسـتوى الاجتمـاعى الاقتصـادى للأسـرة عـن طريـق تحديـد قيـم عدديـة نسـبية لكـل أسـرة (الطالـب)، اعتمادا على اثنى عشر مؤشرًا فرعيًا يمثل مجموعها مؤشرا عاما تتراوح قيمته بـين الصـفر والمائـة درجـة، ومـن خلالـه تـم حسـاب المسـتوى الاجتمـاعى الاقتصـادى لأسـر عينـة الدراسـة البـالغ عـددها ٣٠٠٣ مفـردات موزعـة علـى محافظات الدراسة الخمس بريفها وحضرها، وقد تم الاستفادة من هذا المؤشر استفادة جمة فى الكشف عن دلالة الفروق بين الريف والحضر فى مستوى المعيشة فيما وراء٠٠١ باستخدام اختبار (ت) لدلالة الفروق.

كان من المنطقى أن تبدأ **المرحلة الأولى** التى شملها **المجلد الأول** على الخطـة الأساسية بمراحلها المختلفة، بـدءا مـن الإطـار النظرى والمنهجـى مـن حيث مشكلة البحث وأهدافه ومناقشة المفاهيم والاتفاق على الأدوات البحثية الملائمة لكل مرحلة من المراحل، من اختبارات، ومقاييس، واستمارات استبار، وأدلة لدراسة الحالة، وجداول لتحليل المضمون، وذلك بما يتلاءم مع أهداف البحث ومراحله المختلفة.

وأمام تعدد العينات واختلاف الأدوات البحثية كان من الأوفق **اختيار المنهج التكاملى** نظرا لكثرة الأدوات البحثية وتعدد أنواع العينات، حيث احتاج الأمر إلى استخدام المنهج الاستكشافى، والوصفى، والمقارن، وقياسات الرأى العام، وتحليل مضمون المناهج الدراسية، ودراسات الحالة لبعض المدارس فى المناطق التى أجريت فيها الدراسة. وبالاستناد إلى المنهج المتفق عليه جاء الجانب التطبيقى من مراحل المشروع الذى صدر من خلاله المجلدات: الثانى والثالث والرابع الذى أسفر كل منها عن ثروة من النتائج.

وكان من المنطقى أن تكون البداية بمحورى العملية التعليمية وعصبها الرئيسى وهما **المعلمون ومديرو المدارس** للتعرف على الرؤى المختلفة حول

مشكلات العملية التعليمية من حيث تحقيق مفهوم العدالة الاجتماعية على أرض الواقع المعاش.

ونظرا لأن ذلك المفهوم كان غائبا عن التراث البحثى الذى كان متوافرا فى مجال التعليم آنذاك، وحاجتنا إلى أسلوب يمكن من خلاله إجراء معالجة إحصائية تعطى قيما رقمية يمكن متابعتها فى دراسات تالية لرصد التغيرات التى يمكن أن تحدث إيجابا أو سلبا فى مجال عدالة توزيع الفرص التعليمية، تم تصميم مقياس لرصد رؤى أفراد العينة حول العدالة الاجتماعية فى التعليم[*(٥)].

ومن الملاحظ ما أسفر عنه هذا المقياس من نتائج مهمة، اتفق حولها المعلمون، والمديرون وفقا لنتائج المقارنة بين المجموعتين باستخدام اختبار (ت) لدلالة الفروق التى أثبتت عدم وجود فروق ذات دلالة، وهو ما أمكن من خلاله التعامل مع العينتين وكأنهما يمثلان مجتمعا واحدا.

وجاءت النتائج لتؤكد تدنى مستوى الخدمة التعليمية ولتبرز مشكلات شتى أدت – مع الوقت – إلى تعويق العملية التعليمية وتقدمها فى مسارها الصحيح. وبرزت خطورة تلك النتائج من خلال تتبع القضية ذاتها على محاور متعددة من خلال آراء أطراف العملية التعليمية على اختلاف الأدوات البحثية المستخدمة.

ومما أفاد به المعلمون والمديرون مشكلة عدم توزيع الفرص التعليمية توزيعا عادلا بين الوجه البحرى والقبلى وبين المحافظات المختلفة (٦٣,٧٪)، مما أدى إلى تكدس الفصول، وتعدد الفترات (٨٠,٩٪)، كما اتضح أن ما تقدمه المدارس الحكومية من خدمات لا يرقى إلى مستوى ما تقدمه المدارس

---

* قام بتصميم مقياس العدالة الاجتماعية فى التعليم الأستاذة الدكتورة ناهد رمزى المشرف على المشروع.

الخاصة (٥٨,٣٪)، وأن فرصة تعلم اللغات التى يتيحها التعليم الأجنبى والتى تفتح أمام الملتحقين به مستقبلا أفضل ومجالا أرحب لتعلم اللغات، هى فرصة لا تتاح للملتحقين بالتعليم العام (٩١,٧٪) كما أن هناك نوعاً من التمايز النوعى بين البنين والبنات (٣٧,٢٪).

وفيما يتعلق بتكلفة التعليم، أفاد أفراد عينة المعلمين ومديرى المدارس أن للتعليم تكلفة لا تتحملها الأسر ذات الدخل المحدود، ويعد ذلك أحد أسباب التسرب من التعليم (٧٥٪)، وهى ذات النتيجة التى أيدتها الأسر على الرغم من اختلاف أداة البحث.

كما أشارت نتائج مقياس **العدالة الاجتماعية** أيضا إلى أن انحراف التعليم عن طريقه السليم قد خلق نوعا من أنواع التعليم الموازى متخطيا التعليم الرسمى مما أسفر عنه انتشار روافد أخرى كانت الدروس الخصوصية أبرزها ، فقد استحوذت على نسبة ٧٥٪ من نسبة الإنفاق على التعليم، وترتفع تلك النسبة فى مرحلة الشهادات الرسمية خاصة فى الثانوية العامة لتبلغ (٨٤٪)، ولا توجد تفرقة ذات بال فى هذا الصدد بين المحافظات المختلفة . ولم تقدم مجموعات التقوية التى أنشئت أساسا للحد من مشكلة الدروس الخصوصية حلولا جذرية لتلك المشكلة وهو ما أفاد به عينة مسئولى التعليم (٦٣,٧٪)، وأكدت عليه الأسر وكذلك الطلاب الذين أكدوا أنها قريبة الشبه بالحصص الدراسية[٦].

وقد أجرى **تحليلًا عامليًا** لبنود المقياس وأسفر ذلك عن سبعة عوامل فسرت كما يلى:

١- السعى نحو تطوير العملية التعليمية تحقيقا لأسس العدالة الاجتماعية.

٢- الانحرافات السلوكية الناشئة عن ضعف الرقابة.

٣- مضمون العملية التعليمية والإخلال بالعدالة الاجتماعية.

٤- الإصلاح النسبى لبعض الشرائح فى العملية التعليمية.
٥- الإخلال بالعدالة الاجتماعية الناشئ عن التمييز النوعى.
٦- الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص.
٧- الدروس الخصوصية والإخلال بأسس العدالة الاجتماعية.

ولم يقتصر الأمر على الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية بل تعداه إلى الاعتماد على الكتب الخارجية، وهو ما أفاد به عينة المسئولين عن التعليم (٨٨,٩٪)، بل أكدته الأسر (٦٨,٧٪)، والطلاب أيضا الذين حددوا أهميته فى كونه يبسط المعلومة (٥٢,٤٪)، ويركز على ما هو متوقع فى الامتحانات (٥١,١٪)، مما يؤدى إلى الحصول على درجات مرتفعة . يضاف إلى ذلك أن نسبة (٣٧,٥٪) من الطلاب من أبناء الأسر محدودة الدخل أفادوا بأنهم يحجمون عن شرائه لارتفاع سعره، وهو ما يشير أيضا إلى الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية بين من يملك القدرة المادية ومن لا يملكها.

وعن الرأى فى **المبانى المدرسية** فقد أكد رأى المسئولين عن التعليم عن نقص واضح فى المبانى المدرسية وعدم ملاءمتها للاحتياجات التربوية، وهو ما أدى إلى تكدس الفصول وعدم الاهتمام بممارسة الطلاب للأنشطة الرياضية، وهو أمر لا يحدث فى المدارس الخاصة (٨٣٪)، وأضافوا إلى ذلك إهمالًا للنشاط الفنى لعدم توافر أدوات أو قاعات مخصصة لتعلم الموسيقى، وفنون الرسم، والتمثيل المسرحى، والنشاط الثقافى الذى ينمى القدرات الفنية والاستعدادات الخاصة. وإن دل ذلك على شىء فإنما يدل على غياب دور المدرسة فى الاكتشاف المبكر للقدرات الإبداعية وتنميتها، على الرغم من أن المدرسة تعد بيئة خصبة ومناسبة للقيام بهذا الدور، وهى نتيجة أكدتها الدراسة الميدانية التى أجريت لدراسة حالة بعض المدارس فى المحافظات المختلفة باستخدام دليل لدراسة الحالة[٧].

ومن الجدير بالإشارة إليه أيضا وما يتوافق مع النتائج السابقة ما سببه تكدس الفصول وانتشار الدروس الخصوصية والكتب الخارجية من إعاقة لتنمية المهارات الحياتية، وهو ما أكدته نتائج المقياس الذى أعد لذلك الغرض، كما أثر أيضا على القدرات الإبداعية ممثلة فى قدرات الأصالة، والمرونة، والطلاقة، وهى قدرات ضرورية لتعليم عصرى يتناسب مع التقدم العلمى الذى أصبح سمة من سمات العصر(٨).

ولعل ذلك يلقى بأضواء كاشفة مفسرة لما أشار إليه مسئولو التعليم (٩٢٪) من أن المناهج الدراسية فى حاجة إلى ملاحقة التطورات العلمية الحديثة التى لم يحدث أنها تمكنت من ملاحقتها إلى وقتنا هذا، بينما هى قدرات مطلوبة لملاحقة عصر الحداثة ومسايرة التكنولوچيا المتطورة من خلال تعليم متميز وعالى الجودة.

كان من الضرورى ونحن بصدد دراسة المنظومة التعليمية بمختلف جوانبها– من إدارة مدرسية، ومدرس، وطالب– أن نهتم أيضا بالمناهج الدراسية باعتبارها أحد جوانب تلك المنظومة لاستجلاء القيم المتضمنة فى هذه المناهج، ومدى اتساقها مع أهداف التعليم المعلنة لمراحل التعليم قبل الجامعى (ابتدائى– إعدادى– ثانوى). وذلك بتحليل مضمون هذه المناهج التى لوحظ أنها تحتوى على عدة أسس تهدف إلى توصيل المعلومة سواء عن طريق موضوعات المقررات نفسها، أو الصور المصاحبة لها، أو التدريبات التى تقيس مدى فهم الطالب واستيعابه لما يقدم له، أو تدفعه إلى بذل الجهد وإعمال الفكر، والتعبير عن رأيه الخاص أحيانا، وتوفر له نوعًا من النشاط الترفيهى أحيانا أخرى، أو تساعده على إبراز قدراته الإبداعية.

وقد استخدمنا فى تحليل هذه المقررات أسلوب **تحليل المضمون الكمى** الذى يقدم لنا قيما كمية يمكن من خلالها حصر الأفكار المتضمنة، كذلك

إجراء المقارنات من حيث ورود القيم موضوع الدراسة أو المقارنة بينها استنادا إلى المقررات موضوع التحليل، بالإضافة إلى ذلك فقد لجأنا إلى تحليل **المضمون الكيفى** الذى بدا ملائماً تماما لتحليل مضمون ما تتضمنه الصور والتدريبات.

كذلك فقد تم تحليل مضمون خمسة مناهج دراسية شملت مرحلة التعليم الأساسى بحلقتيها "الابتدائية والإعدادية" والمرحلة الثانوية وهى: اللغة العربية والإنجليزية والدراسات الاجتماعية والتربية الدينية (إسلامى- مسيحى)، وأسفر ذلك التحليل عن استخلاص ١٨ قيمة محاولة لاستجلاء أكثر القيم ورودا.

وأخيرًا يمكن القول إنه من خلال دراسة تحليل **الأوزان النسبية** للقيم الواردة فى المناهج؛ أظهرت النتائج بعض الأهداف التعليمية، وقد حققت الدور المحدد لها من خلال إبراز تلك الأهداف والتأكيد عليها فى المناهج الدراسية المحللة، إلا أنها لم تحقق الأهمية المتوقعة منها والتمثيل الواجب إبرازه فى المناهج فى بعض الأهداف الأخرى. فقد وردت بعض القيم مثل التعليم، والعمل، والالتزام، والإحساس بالمسئولية وهى من القيم التى تأتى على رأس الأهداف المعلنة للتعليم، وقد حظيت باهتمام كبير أيضا وظهرت بوضوح فى المناهج الدراسية المحللة واحتلت أوزانا نسبية مرتفعة، مما يدل على اتساق ورود هذه القيم فى المناهج الدراسية مع أهداف التعليم، فى حين لم يتحقق هذا الاتساق فى بعض القيم المحللة مثل قيمة تنمية القدرات الإبداعية والابتكار واستخدام التكنولوچيا -على سبيل المثال- فعلى الرغم من ورودها ضمن أهداف التعليم فإنها لم تحظ بالاهتمام فى المناهج الدراسية المحللة، فقد جاءت بأوزان نسبية منخفضة على الرغم من أهميتها التى تتطلبها مواكبة التطوير والتحديث فى المجتمع المتلاحق والسريع.

كما أكدت النتائج التى اعتمدت على أسلوب النسب المئوية إلى الاتجاه للارتفاع فى بعض القيم وانخفاض البعض الآخر والتى جاءت بنفس الاتجاه والتقديرات باستخدام أسلوب الأوزان النسبية، فمن خلال اتساق نتائج الأسلوبين الإحصائيين المختلفين، أدى إلى التوصل إلى نتائج متشابهة من خلال استخدام كلا الأسلوبين، والذى أظهر التكامل ما بين التحليل الكمى والتحليل الكيفى الذى اهتمت به الدراسة.

أهداف المرحلة الخامسة من المشروع

أمام النتائج التى توصلنا إليها فى المراحل الأربع من المشروع الدائم للتعليم والعدالة الاجتماعية التى رصدت سلبيات متعددة اتفق عليها أطراف المنظومة التعليمية كافة بالإضافة إلى أسر الطلاب، وهى سلبيات لم تنعكس آثارها السلبية على الطلاب فقط – وهم المستهدفون بالعملية التعليمية – وإنما انعكست تلك السلبيات على تدنى مستوى مصر بين دول العالم، وهو ما أشار إليه التقرير العالمى الصادر عام ٢٠١٠ الذى تناول ١٣٤ دولة، وهو تقرير اعتمد على ٦٨ معيارا لتقييم الدول من حيث التقدم، يحتل فيه التعليم على وجه الخصوص محورا رئيسا . ويوضح ذلك التقرير تراجعا لمكانة مصر بين دول العالم فى بعض المجالات الهامة كان من أبرزها مجال جودة التعليم فى مجالى العلوم والرياضة ... هذا فضلا عن غياب الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات وهو الأسلوب المحورى الذى اعتمدت عليه دول العالم المتقدم فى مجال التطور العلمى والتكنولوچى[٩].

أمام ذلك كله جاءت المرحلة الخامسة من هذا المشروع لكى تستهدف التعرف على ما اكتسبه الطالب خلال مرحلة تعليمه قبل الجامعى فى إطار التغيرات المتوالية التى خضع لها النظام التعليمى عبر الفترات الماضية للتعرف على تبعات ذلك على تشكيل عقلية الطالب العلمية فى إطار أسلوب تعليمى

يعتمد على التلقين ويفتقد الحوار وإتاحة الفرصة لإبداء الرأى الحر بلا قيود أو معوقات، بما يؤدى إلى الابتعاد عن التصلب الفكرى الذى يعوق تبنى الأفكار الجديدة المفيدة، وهما جانبان مهمان من أركان التنمية العقلية العلمية للطالب[١٠]، **ويتفرع عن هذا الهدف أهداف فرعية أو تساؤلات، وتسعى هذه المرحلة من المشروع إلى الإجابة عنها تتلخص فيما يلى:**

١ – إلى أى حد أدت مرحلة التعليم ما قبل الجامعى إلى بناء عقلية علمية لطالب تلك المرحلة تمكنه من مواجهة تحديات عصر جديد يحتاج إلى فكر متطور يقضى على الفكر التقليدى الذى يقاوم كل تغير يتناسب مع مقتضيات عصر التكنولوچيا الحديثة؟

٢ – هل استطاع الطالب من خلال ذلك النظام التعليمى أن يكتسب معلومات علمية وثقافية ومعارف تعينه على الوعى ببعض المفاهيم السياسية والاجتماعية التى تخلق منه مواطنا يستطيع المشاركة الفعالة فى تنمية مجتمعه والنهوض به؟

٣ – إلى أى حد أسهمت تلك المرحلة التعليمية فى بناء العقلية النقدية للطالب بما يؤدى إلى قدرته على الاستنباط والتفسير والتحليل والتوصل إلى الحجج وغيرها (من القدرات)؟

٤ – هل تمكن النظام التعليمى الحالى من تنمية قدرات الطالب الإبداعية متمثلة فى بعض القدرات ذات الأهمية الخاصة التى يستهدف النظام التعليمى تنميتها من بينها على سبيل المثال لا الحصر الطلاقة والمرونة والأصالة وهى أكثر القدرات ارتباطا بالإبداع بمعناه العام؟

٥ – إلى أى حد استطاع الطالب– بعد اجتيازه لمرحلة تعليمه قبل الجامعى – من اكتساب القدرة على التخطيط للمستقبل وتحديد اختياراته التى تتناسب مع طموحاته المستقبلية وقدراته الخاصة؟

٦ – ما دور بعض العوامل الأخرى التى يمكن أن تسهم كمتغيرات فى تنمية العقلية العلمية للطالب إلى جوار النظام التعليمى الرسمى؟ ونقصد بها التعرض لوسائل الاتصال المقروءة والمسموعة والمرئية – تلك الوسائل التى يتعرض لها الفرد بدرجات متفاوتة.

٧ – ما الدور الذى يلعبه الاتصال بالعالم الخارجى من خلال الإنترنت بما يزخر به من عمليات للتواصل الاجتماعى التى تمثل نافذة مفتوحة وتحوى معينا لا ينضب لمن يستطيع امتلاك وسائله المتعددة؟

٨ – هل تلعب تنشئة أسرة الطالب دورا ذا بال فى تشكيل عقلية الطالب العلمية من خلال المؤشر الذى يقيس المستوى الاجتماعى الاقتصادى للأسر الذى أعد لهذا الغرض فى مراحل المشروع السابقة؟

٩ – ما دور بعض العوامل الأخرى التى قد تسهم فى تشكيل عقلية الطالب العلمية مثل نوع التخصص (علمى/أدبى)، الانتماء الإقليمى (ريف/حضر)، المتغير النوعى (بنين/بنات)، التفوق الدراسى (مقاسا بالتحصيل المدرسى للطالب فى الثانوية العامة)، نوع الكلية التى التحق بها الطالب بعد انتهائه من المرحلة قبل الجامعية؟

١٠– إلى أى حد يمكن تحديد دور كل متغير من تلك المتغيرات المشار إليها – آنفا– إذا ما تم ترتيبها من الأهم إلى الأقل أهمية على محور الدور الذى تلعبه فى الإسهام فى تنمية العقلية العلمية للطالب؟

١١– إمكانية الوصول إلى الهدف النهائى لاقتراح صياغة سياسة تعليمية تتسع لتشمل:

أ – أسلوب تعليمى متطور يكسب الجيل من متعلمى هذه المرحلة قدرة على المناقشة والمحاورة من خلال فهم واع وعقل متفتح.

ب – ثقافة جادة تقوم على فهم سليم وفكر عصرى يقدر العلم كما يقدر الفنون الراقية على مختلف أنواعها.

ج – تربية سليمة تشكل شخصية سوية بعيدة عن الجمود الفكرى الذى ينم عن أفق محدود وعقل مغلق.

د – إعلام راق ينمى العقول ويضع فى اعتباره دوره المهم فى بث القيم الإيجابية بما يساعد مؤسسة الأسرة والمؤسسات التعليمية على مختلف مستوياتها على النهوض بجيل يواكب عصر التقدم العلمى والتكنولوچيا الحديثة.

أولاً : عينة المرحلة الخامسة

وفقاً للهدف الرئيسى من البحث وهو دراسة دور التعليم وبعض مصادر المعرفة الأخرى فى الإسهام فى تنمية قدرات الطالب وعلى وجه الخصوص الإبداعية والنقدية والتخطيط للمستقبل، وكذلك المعلومات العلمية والعامة، اقتضى الأمر أن تكون العينة من الطلاب الذين أنهوا دراستهم الثانوية والتحقوا بالجامعة، أى طلاب الفرقتين الأولى والثانية بالجامعات المصرية على مختلف تخصصاتهم.

وقد تم وضع عدة أسس ومعايير لتصميم العينة التى بلغ قوامها فى هذه المرحلة ١٢٢٤ موزعة بالتساوى بين الذكور والإناث بمتوسط عمرى ١٨,٩ سنة أهمها:

١ – اختيار أفراد العينة من الجامعات المختلفة حسب توزيعها على أقاليم الجمهورية (القاهرة / الوجه البحرى/ الوجه القبلى).

٢ – تمثيل كل من الذكور والإناث.

٣ – تمثيل التخصصات (العملية/النظرية).

ثانياً : أدوات جمع بيانات المرحلة الخامسة

وفقًا لأهداف البحث وتساؤلاته، تم إعداد الأدوات المناسبة لجمع البيانات الخاصة بكل متغير من متغيرات الدراسة، وتمثلت تلك الأدوات فى الآتى:

١ – استمارة المستوى الاقتصادى الاجتماعى شاملة بيانات الأسرة والطالب.

٢ – اختبارات القدرة الإبداعية: اختبار الخطوط المتوازية والذى يقيس المرونة والأصالة والطلاقة، واختبار إكمال الأشكال الذى يقيس الأصالة والطلاقة.

٣ – بطارية اختبار التفكير الناقد* تم اختيار ثلاثة اختبارات فقط منها هى: القدرة على التفسير، والقدرة على تقويم الحجج، ومعرفة المسلمات والافتراضات.

٤ – مقياس"التخطيط للمستقبل" والذى يقيس القدرة على التخطيط للمستقبل، وهو يتكون من ٣٠ بندًا **.

٥ – مقياس الوعى بالمفاهيم، وهو المتعلق بالوعى السياسى والاجتماعى.

٦ – مقياس المعلومات العامة.

٧ – استمارة مصادر المعلومات، والتى تتناول أسئلة حول ما يتعرض له الطالب من خلال الإذاعة والتليفزيون، والصحف والمجلات، وشبكة الإنترنت.

*أعد هذه البطارية الدكتور جابر عبد الحميد، والدكتور يحيى هندام.

** أعد هذا المقياس الدكتورة ناهد رمزى.

الفصول وملخص النتائج

وقد جاء هذا المجلد فى مجموعة من الفصول متناولا المحاور التالية:

١- القدرات الإبداعية ودورها فى تنمية العقلية العلمية للطالب، بهدف التعرف على دور المؤسسة التعليمية فى تنمية العقلية العلمية للطالب فى مرحلة التعليم ما قبل الجامعى، ويأتى هذا الفصل ليحدد دور القدرات الإبداعية وعلاقتها الارتباطية ببعض المتغيرات الأخرى التى تم اختيارها فى ذات الدراسة لارتباطها الوثيق بالعملية التعليمية ورصد الفروق الفردية فى هذا الصدد، باستخدام الأدوات البحثية المناسبة والمعالجات الإحصائية الضرورية لكل متغير منها.

٢- مصادر معلومات الطلاب ودلالتها فى تنمية قدراتهم العقلية، بهدف استكشاف طبيعة مصادر المعلومات التى تستخدمها عينة طلاب الجامعات المصرية، وتفضيلاتهم فى استخدامها وفيما تطرحه من مضامين إعلامية. هذا بالإضافة إلى التعرف على مصادر المعلومات التى يعتمد عليها الطلاب ويثقون فيها، والتعرف على انعكاس تلك المدخلات فى اهتمام العينة بتكوين رؤى تجاه القضايا والموضوعات المختلفة فى مجتمعهم والاهتمام بطرحها والتعبير عنها، والآليات التى يعتمدون عليها والمنابر التى يتخذونها للتعبير عن آرائهم، ورؤيتهم بالتبعية لتأثيرات استخدام تكنولوچيا المعلومات والاتصال بآلياتها المختلفة فى العملية التعليمية.

٣- التخطيط للمستقبل، بهدف بحث العلاقة بين التعليم الرسمى الذى يتلقاه الطلاب فى المراحل التعليمية المختلفة واكتساب مهارات التخطيط للمستقبل، وكذلك البحث فى مجموعة من المتغيرات التى قد يكون لها

علاقة باكتساب تلك المهارات وتنميتها (مثل مصادر المعلومات المتاحة للطلاب، والمستوى الاجتماعى الاقتصادى للطلاب).

٤- التعليم وتنمية مهارات التفكير الناقد، بهدف التعرف على قدرة التفكير الناقد لدى عينة الدراسة من خلال استكشاف دور ووظيفة التعليم والنظام التعليمى فى تنمية تلك القدرات لدى الطلاب، وتدور المشكلة الأساسية حول دور النظام التعليمى فى تطوير التفكير الناقد لدى الطلاب ومستويات تلك المهارات لديهم. ويعتمد الفصل على بطارية اختبار واطسون وجليسر للتفكير الناقد، حيث تم تطبيق ثلاثة اختبارات منها وهى: المسلمات والافتراضات، والتفسير، وتقويم الحجج لكونها أكثر الاختبارات ملاءمة لموضوع الدراسة.

٥- دور التعليم فى اكتساب المعرفة والوعى بالمفاهيم، بهدف التعرف على قدر المعلومات التى حصل عليها الطالب من خلال دراسته فى مراحل التعليم قبل الجامعى، ومدى تحصيله لهذه المعلومات للاستفادة منها، وكذلك مدى وعيه بالمفاهيم المختلفة.

أبرز النتائج

من خلال المعالجات الإحصائية لبيانات المرحلة الخامسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المهمة يأتى على رأسها:

أولاً: المنحنيات الاعتدالية أو شبه الاعتدالية التى توصلنا إليها فيما يتعلق بمتغيرات الدراسة – فيما عدا متغير الوعى بالمفاهيم والذى سيأتى الحديث عنه فى موضعه – وهى منحنيات غير مسبوقة – على حد علمنا – وجميعها يوضح أن كل متغير يتراوح ما بين ضعف القدرة إلى أدنى حد لها وارتفاعها إلى أقصى حد لها فى الطرف المقابل، وما بينهما تتدرج الدرجات حول المتوسط فتجمع العدد الأكبر من أفراد جمهور العينة. وذلك شبيه بالتوزيع

الاعتدالى الذى نراه فى القدرات المختلفة فى مجتمع متوازن، وذلك إن دل على شىء فهو يدل على حسن اختيار العينة والمتغيرات، كما يدل أيضا على دقة التطبيق واستخدام المعالجات الإحصائية الملائمة.

ثانياً: من اللافت للنظر أيضًا تلك العلاقة الارتباطية الموجبة بين المتغيرات الأساسية للدراسة التى تم اختيارها بعد فحص وتدقيق، وبالرجوع إلى التراث النظرى الذى يتناول ما يساعد على تنمية قدرات يمثل تنميتها قدرًا مقبولاً فى بناء عقل علمى يستوعب التعليم المعاصر؛ فقد توصلنا فى هذا الصدد إلى وجود ارتباطات بين المتغيرات الأساسية للدراسة كافة، ويوضح ذلك أن المتغيرات التى تم اختيارها لكى تعد حجر الأساس لعقل يستوعب متغيرات عصر جديد إنما كان اختيارا موفقًا.

ثالثاً: من خلال المصفوفة الارتباطية التى أشرنا إليها آنفا قدم لنا التحليل العاملى فى المرحلة الثانية من التحليل للعينة الكلية صورة تلخيصية لشكل جديد للمتغيرات بدت فى ثلاثة عوامل واضحة المعالم مرتفعة التشبعات ترتفع فى بعض الأحيان ليصل تشبعها إلى ٠,٨١٠ ولا يقل عن ٠,٣٤٦، كما حصل كل عامل منها على نسبة مرتفعة من التباين الكلى للمصفوفة الارتباطية، وإن عبرت هذه العوامل الثلاثة عن شىء فإنما تعبر عن أن هناك ثلاثة محاور مهمة يجب الركون إليها فى تشكيل العقلية العلمية للطالب فى مجال التعليم. ومن الملاحظ أن كل محور منها جاء مختلفا عن الآخر من ناحية بما تشبع عليه من متغيرات، ولكنه متلائم معه فى كونه محورًا لا يمكن الاستغناء عنه عند اتخاذ قرار إعادة النظر فى نظامنا التعليمى الحالى من ناحية أخرى.

وجاءت تلك المحاور كما يلى:

المحور الأول

يعبر عنه العامل الأول الذى أطلقنا عليه العامل الإبداعى العام، وتضمن ذلك العامل اختبارات القدرات الإبداعية من مرونة وطلاقة وأصالة، كما تشبع عليه متغير مهم هو التخطيط للمستقبل ممثلا فى اختباره الذى يقيس القدرة على استشراف المستقبل من خلال الواقع. ولا شك أن تلك الصورة التلخيصية لا تكتمل إلا من خلال التعليم والوعى بالمفاهيم، وهما متغيران جاءا متشبعين تشبعا مرتفعا على نفس العامل ويشكلان معا المعرفة التى تعد أمرا جوهريا لا يستغنى عنها أى عقل علمى واع.

المحور الثانى

يعبر عنه التشبعات المرتفعة للعامل الثانى الذى جاء معبرا عن نفسه، لذا أسميناه "التفكير الناقد" وهى قدرة مهمة تعبر عنها اختبارات ثلاثة كل منها يقيس جانبا من هذا النوع من التفكير، فاختبار التفسير يقيس القدرة على تقييم الأدلة، والتفرقة بين الأدلة الدامغة وبين غيرها من الأدلة الأخرى غير ذات الأهمية. أما اختبار المسلمات والافتراضات فتعبر عن القدرة على استخراج افتراضات متضمنة فى قضايا مطروحة. أما اختبار الحجج فهو يقيس قدرة الفرد على التفرقة بين الحجج القوية والحجج الضعيفة، أو غير ذات الصلة بالموضوع قيد البحث أو الدراسة. ولم يتشبع على هذا العامل أى متغيرات أخرى من متغيرات الدراسة لكونه يختلف تمام الاختلاف عن العامل الأول الذى أطلقنا عليه القدرة الإبداعية حيث إنه يتناقض معه.

فالإبداع يتطلب تقديم المتميز والجديد، ويقيس قدرة الفرد على الإتيان باستجابات تتسم بالأصالة، وعدم الشيوع، والمرونة الفكرية، وطلاقة التداعى. أما الفكر الناقد فيتطلب الحكم المنطقى على مضمون مادة لها أساس موجود

ينتخب منه الفرد متطلبات معينة سواء كانت افتراضات، أو مسلمات، أو حججاً متضمنة، يتم الحكم عليها وليس ابتكارها أو استشراف المستقبل من أجل الوصول إليها.

ومن هنا فهى قدرة مهمة تدعو إلى الاهتمام بها بوصفها موضع الاعتبار فى أى نظام تعليمى معاصر لكونها إحدى القدرات التى تضع أساسا جيدا لبناء العقل وتنمية الفكر.

المحور الثالث

أما المحور الثالث يعبر عنه العامل الثالث الذى تشبعت عليه ثلاثة متغيرات مرتفعة التشبعات، وهى بذلك تزيد أمامنا الصورة وضوحا، حيث تركزت تشبعاته حول اختبارى المعلومات العامة والثقافية، وكذلك مقياس الوعى بالمفاهيم الذى تضمنت بنوده فى الأساس معلومات سياسية، واجتماعية وحقوق الإنسان، فلا نملك إلا أن نطلق عليه شمولية مفهوم المعرفة، ولا شك أن بناء عقل علمى لابد أن يكون أساسه المعرفة بمعناها الشامل، التى تتضمن علم، وثقافة، ووعى بالمفاهيم السياسية، وإدراك لحقوق الإنسان.

ولا شك أن تلك الصورة التلخيصية التى خرجنا بها من التحليل العاملى للمتغيرات تؤكد أمامنا بجلاء أن إصلاح التعليم يحتاج إلى تلك المحاور الثلاثة، قدرة إبداعية واستشراف للمستقبل، وفكر ناقد يستند إلى تعليم جيد لا يقف عند حد حفظ المعلومات، ولكنه تعليم يشكل معرفة شاملة متعددة المناحى، وهو أساس مهم فى بناء عقل علمى موضوعى متطور.

كما أن ذلك التلخيص المهم لا يؤكد لنا فقط ما يحتاج إليه التعليم المعاصر الذى يؤدى إلى بناء عقل الطالب لكى يستوعب مفردات التكنولوجيا الحديثة، ولكنه يؤكد لنا أيضا أن ما اخترناه من متغيرات أساسية لتلك الدراسة إنما جاء اختيارا موفقا قدمناه كمتغيرات مفردة تحولت من خلال المعالجة

الإحصائية المناسبة إلى فئات واضحة المعالم. ونحن نؤمن تماما أنها لا تمثل المتغيرات الكاملة لبناء عقلية علمية للطالب، ولكنها المتغيرات الأكثر أهمية فى مجال التعليم، بينما قدمت لنا التحليلات الإحصائية عوامل أفرزت محاور مهمة ترسم أمامنا صورة واضحة لما يجب أن يتضمنه التعليم العصرى وهو الهدف النهائى من الدراسة الحالية.

ولا يفوتنا فى هذا الصدد أن نشير إلى ما أضافه تحليل الانحدار من نتائج مهمة كمحددات تنبؤية، فقد توصلنا من خلاله إلى التأكيد على بعض المتغيرات واستبعاد متغيرات أخرى، من بين هذه النتائج أن الإنترنت كان محكا تنبؤيا مميزا فى مجال تنمية القدرات الإبداعية. وأكثر ما نلحظه فى هذا المجال أنه كان محكا تنبؤيا وحيدا لقدرة المرونة، والطلاقة.

كما أشار تحليل الانحدار أيضا إلى الدور التنبؤى المهم الذى تلعبه الأسرة فيما يتعلق بقدرتى الأصالة والطلاقة. أما التعليم فقد بدت أهميته البالغة أيضا كمحك تنبؤى لكل من قدرتى الأصالة والطلاقة. فى الوقت الذى توارت فيه الوسائل الاتصالية المختلفة كالإذاعة، والتليفزيون، وأن حققت الصحافة أثرًا ضئيلا فى هذا الصدد.

وتدعونا هذه النتائج إلى إعطاء أهمية خاصة لدور الأسرة فى مجال تنمية القدرات الإبداعية لكونه دورًا بالغ الأهمية. فى مجال تشكيل وبناء العقل.

كما نضع فى اعتبارنا (أيضًا) الأساليب المختلفة للتعليم غير النظامى خارج المناهج الدراسية، وعلى سبيل المثال وليس الحصر وما تناولته دراستنا الحالية من متغيرات أثبتت أن للإنترنت تأثيره الفاعل الذى لعب دورًا مهمًا فى تنمية عقل الطالب.

مناقشة تساؤلات الدراسة

فى النهاية وبعد المناقشة المستفيضة التى أوردناها آنفا لبعض النتائج التى رأينا أهمية مناقشتها فى إطار النتائج العامة التى توصلنا إليها من خلال عموم نتائج البحث لما وجدنا بها من تشابهات أو تعارضات، نعود الآن للرد على التساؤلات التى أوردناها فى مقدمة الدراسة، ومن المهم فى هذا الصدد أن نشير إلى ذلك التساؤل الذى احتل بداية تساؤلاتنا وهو:

إلى أى حد أدت مرحلة التعليم ما قبل الجامعى إلى الإسهام فى بناء عقلية علمية لطلاب مرحلة التعليم ما قبل الجامعى يساعدهم على مواجهة تحديات عصر جديد يحتاج إلى فكر متطور يغير من الفكر التقليدى الذى يقاوم كل تغيير من أجل أن يتناسب مع مقتضيات عصر جديد؟

للإجابة عن هذا التساؤل العام يحتاج الأمر إلى الرد على التساؤلات الفرعية التى نقدمها على التوالى وكما رصدناها منذ البداية وجاءت كما يلى:

١- **تناول التساؤل الأول** قدرة الطالب على اكتساب معلومات علمية وثقافية ومعارف تعينه على الوعى ببعض المفاهيم السياسية، والاجتماعية التى تخلق منه مواطنا على وعى بما يحيط به، بما يجعله مشاركا فعالا مسهما فى تنمية مجتمعه والنهوض به. ومن خلال نتائج دراستنا فى هذا الصدد نقول إن تعليمنا النظامى لم يكن شرًا على الإطلاق كما لم يكن خيرا على الإطلاق، فقد وجدنا أن هؤلاء الطلاب قد اكتسبوا بالفعل جانبا من تلك المعلومات، ولكنها لم تكن كافية، ولأن برامجنا التعليمية التى حللنا مضمونها فى المرحلة الرابعة من مراحل مشروعنا الحالى، أثبتت أنها كانت تخلو أو تكاد من المعلومات السياسية، وما يتعلق بحريات الإنسان وحقوقه وإلمامه ببعض المواثيق الدولية المتعلقة بذلك. من خلال ذلك بدت تلك المعلومات أنها تنم عن تدن واضح لدى نسبة لا يستهان بها من

الطلاب، فى الوقت الذى أحرز فيه طلاب آخرون الدرجات النهائية أو ما يقترب منها، وهو ما لاحظناه من خلال المنحى التصاعدى لمتغير الوعى بالمفاهيم، ونعتقد أن ذلك التفوق الذى أظهره بعض الطلاب لا يرجع إلى ما تتضمنه المناهج الدراسية، ولكنه يرجع لإطلاعهم على مصادر أخرى كان من أبرزها الصحافة والإذاعة واستخدام الإنترنت.

٢- **تناول التساؤل الثانى،** قدرة نظامنا التعليمى على تنمية مهارات التفكير الناقد لدى الطلاب، ويتضح من استعراض النتائج الإجمالية الخاصة بنتائج الاختبارات التى تقيس الفكر الناقد، وتضمنت المسلمات والافتراضات، والتفسير، وتقويم الحجج، أن هناك تدنيًا واضحًا لمستويات التفكير الناقد بين الطلاب، ربما يكون مرجعه الأساسى هو عدم الإلمام بجدوى وجود نظم تعليمية تقوم على تنمية التفكير الناقد وهو ما يقتضى إعادة النظر فى:

أ- المناهج الدراسية التى يستوجب الأمر إجراء دراسة خاصة بتحليل مضمونها.

ب- تدريب المعلم ذاته على إثارة قضايا تنمى التفكير الناقد من خلال المناقشة واستخدام طرق حديثة تؤكد على هذا المنحى. ولا تخلو الساحة فى مصر أو فى دول أخرى من برامج تربوية ناجحة تطبق من خلال استراتيجيات تم استخدامها بنجاح لتنمية الفكر الناقد مثل التعليم بالمشاركة أو أسلوب طرح الأسئلة، وقبول الاستجابات المختلفة، أو توضيح الأفكار باستخدام الأشكال والرسوم وهى دراسات ناجحة قام بها علماء مصريون وأظهرت نجاحا طيبا[١١].

٣- يطالعنا تساؤل ثالث عن دور نظامنا التعليمى فى تنمية قدرة الطلاب الإبداعية خاصة بعض القدرات المهمة فى هذا الصدد مثل الأصالة،

والطلاقة، والمرونة، وهى من أكثر القدرات ارتباطا بالقدرة الإبداعية بمفهومها العام.

وفى هذا الصدد نعود إلى المرحلتين (الثانية، والثالثة) من هذا المشروع التى أوضحت نتائج مهمة اتسقت إلى حد بعيد مع نتائج دراستنا الحالية للإبداع، هذا بالإضافة إلى دراسة سابقة أجريناها عن نمو القدرة الإبداعية لأطفال مرحلة ما قبل سن المدرسة (من ٣-٦ سنوات) من الجنسين، حيث تناولنا فى هذه الدراسة اختبارات مبسطة لنفس القدرات الإبداعية المستخدمة، وتوصلنا من هذه الدراسة إلى أن القدرات الإبداعية تنمو نموا تصاعديا من عام إلى آخر[١٢].

كما تناولنا بالدراسة فى المرحلة الثانية من مشروعنا الحالى طلاب مدارس مرحلة ما قبل التعليم الجامعى (من الجنسين) فى المرحلة العمرية من (٨-١٧ عاما)، وقد أسفرت النتائج عن أن القدرة الإبداعية تنمو من مرحلة إلى أخرى ثم تتوقف عن الارتفاع لدى البنات وتنخفض لدى البنين فى المرحلة العمرية من (١٥-١٧) عاما. كما تأكدت ذات النتائج فى المرحلة الثالثة من المشروع ذاته وبدت البنات أكثر تفوقا من البنين.

وفيما يتعلق بالمرحلة الحالية التى نحن بصددها الآن ظلت النتائج على اتساقها بما يؤكد ثباتها وصحتها. وقد يرجع ذلك من وجهة نظرنا إلى:

- أن نظامنا التعليمى لا ينمى القدرات الإبداعية، والدليل على ذلك أن القدرة تنمو تصاعديا بدءا من مرحلة سن ما قبل المدرسة ويتواصل ذلك التصاعد حتى المرحلة العمرية من (١٢-١٥) عاما ثم يتوارى هذا التفوق فى المرحلة العمرية التالية فتنخفض درجات البنين وتظل قدرات البنات على حالها بدون ارتفاع للقدرات الإبداعية.

ولعل ذلك التفوق الذى تظهره البنات على البنين فى المرحلة السابقة وفى مرحلتنا الحالية إنما يرجع إلى المرحلة التى تنحسر فيها القدرة لدى البنين.

ونعلم علم اليقين أن بعض القدرات تخبو مع الوقت أو يبطؤ نموها فى مرحلة عمرية معينة، ولكن إذا وجدنا أن القدرات الإبداعية تتعرض للتدهور أو يتوقف ارتقاؤها فى مرحلة عمرية مبكرة وقبل الانتهاء من مرحلة التعليم ما قبل الجامعى، فلاشك أن ذلك أمر يعد من الخطورة بمكان ويدعونا إلى الاهتمام بإعادة النظر فى النظام التعليمى الحالى لإعادة صياغته. ولدينا من النتائج التى توصلنا لها فى المرحلتين الثانية والثالثة من مراحل مشروعنا الدرائم للتعليم، نتائج دالة تدين انتشار الدروس الخصوصية ومجموعات التقوية، والكتب الخارجية، والملخصات المجتزأة، والتقويم النهائى، وأسلوب التلقين الذى يعتمد على المحاضرات وتلقى المعلومة من مصدر واحد بدون مناقشة بين المعلم والمتعلم.

ولاشك أن تلك العوامل مجتمعة تعمل على هدر القدرات الإبداعية وليس تنميتها.

٤- ثم يأتى تساؤلنا الرابع حول دور التعليم ما قبل الجامعى فى اكتساب الطلاب القدرة على التخطيط للمستقبل الذى يستطيع الطالب أن يحدد اختياراته المستقبلية استنادا إلى قدراته الخاصة وآماله التى يطمح إليها. ومن خلال الاعتماد على "اختبار التخطيط للمستقبل" وذلك فى ضوء عدد من المتغيرات ذات الصلة بالعملية التعليمية.

ومن خلال ما تم التوصل إليه حول هذا التساؤل، أسفرت النتائج عن تدنى مستوى قدرة الطلاب على اكتساب مهارات التخطيط للمستقبل، ولم يؤثر فى ذلك نوع التعليم سواء كان حكوميًا أو خاصًا، عربيًا أو أجنبيًا.

وإنما جاء المتغير المؤثر ناشئا عن استخدام الإنترنت والإنصات إلى الإذاعة، بالإضافة إلى البيئة المشجعة التى قد تأتى عن طريق الأسرة إذا كانت مؤهلة لذلك.

من هنا فالأمر يستوجب إعادة النظر فى نظام التعليم لمرحلة ما قبل التعليم الجامعى من أجل الارتقاء بالقدرة على التخطيط للمستقبل عن طريق إتاحة بعض المهارات التدريبية التى يسهم فيها الطلاب كعمل مشترك، بالإضافة إلى تضمينه فى بعض المناهج الدراسية من أجل تحقيق أكبر قدر من الاستفادة خاصة فى نهاية مرحلة الانتهاء من سنوات التعليم قبل الجامعى التى يكون فيها الطلاب أكثر استعدادًا وقبولا لتنمية مثل هذه المهارات.

خاتمـــــة

فى النهاية لا يسعنا إلا أن نقول إن نظامنا التعليمى الحالى لمرحلة التعليم ما قبل الجامعى مازال يقدم للدراسين – فى أهم وأخصب مرحلة من حياتهم – تعليما لا يتلاءم مع المستقبل بما فيه من متغيرات غير مسبوقة، وعصر جديد انتهى فيه أسلوب التلقين والحصول على المعلومة من مصدر واحد وبأسلوب المحاضرة، التى يتحدث فيها المعلم وينصت المتعلم بدون حوار أو مناقشة حوارية جادة بعيدا عن التعبير عن الرأى. فى الوقت الذى يسعى فيه الطلاب الجادين إلى تنويع الآليات والأساليب التى يتم توظيفها فى العملية التعليمية. ولعل ما توصلنا إليه من نتائج فيما يتعلق بالمتغيرات التى انتخبناها لتنمية عقلية علمية للطالب، أن هؤلاء الطلاب يبدون فى شوق إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة، لذا أظهرت النسبة الغالبة منهم تأثيرات إيجابية لاستخدام شبكة الإنترنت فى الحصول على معلومات جيدة، ومن أكثر من مصدر، وتعبيرا عن آراء متباينة. لذا بدا دور الإنترنت هو الدور الأساسى والذى ارتبط إيجابيًا بغالبية المتغيرات التى انتخبناها باعتبارها تعمل على تطوير عقلية

الطالب وتنميتها. وتتسق تلك النتيجة مع سمات العصر الذى نعيش فيه والذى تتطور فيه آليات التكنولوجيا الحديثة واكتساب المهارة بسرعة غير مسبوقة.

وإذا كان قبول ذلك التغيير سهلا على الشباب نظرا لقابليتهم لاكتسابه، فقد نجده صعبا على واضعى المناهج الدراسة، والمعلمين الذين يلعبون الدور الأساسى فى التعليم، أو على الإدارة المدرسية التى تنظم العملية التعليمية. كل ذلك فى حاجة ماسة إلى التغيير ولا يعقل فى عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصال – حيث مصادر المعلومات متاحة، وقنوات التواصل مفتوحة أمام الجميع فى شتى بقاع العالم – أن يظل تعليمنا المصرى منحصرا داخل قاعات الدراسة بدون استثمار الإمكانات غير المحدودة والتعرف على الآراء المتباينة فى توسع الآفاق وتعترف بالتنوع واحترام الرأى الآخر من خلال عقل متطور، وفكر ناقد، وقدرة إبداعية، وإمكانية للتخطيط للمستقبل. ولا يتحقق ذلك قبل أن يسبقه علم متطور يعطى معلومات صادقة تساعد على تشكيل رؤية اجتماعية وسياسية تساعد على فهم ما يدور حولنا من تداعيات.

ولاشك أن ذلك يحتاج إلى صياغة استراتيجية تعليمية متطورة ينبثق عنها سياسيات محددة، ومشروعات تطبيقية قابلة للتنفيذ، يشارك فيها المهتمون بقضية التعليم على مختلف تخصصاتهم فى مصر، فهى بلاشك قضية مجتمعية تستحق من الجميع إعطاءها كل ما يملكون من علم، وخبرة، وكفاءة وجهد صادق، وإيمان عميق بأنها قضية قومية مهمة تستوجب البحث عن الجديد المفيد والإيمان بأن الجديد يصعب إصلاحه بالقديم.

ونأمل أن يتحقق ذلك فى المرحلة السادسة من مشروع التعليم والعدالة الاجتماعية، ولدينا إيمان عميق بأن الاعتماد فى إصلاح التعليم مع التكنولوجيا الحديثة سيحدث طفرة تقدمية هائلة تفيد الأجيال القادمة والمكسب فى النهاية لمصر صاحبة فجر الحضارة.

التوصيات

أولاً: إرساء أسس العدالة الاجتماعية فى التعليم

١- ضرورة التأكد من توزيع الفرص التعليمية توزيعا عادلا بين المحافظات المختلفة والمناطق العشوائية، وبين البنين والبنات مع إعطاء أولوية للمناطق المحرومة والبعيدة عن الخدمات بتعويضها من خلال أساتذة ذوى قدرات جيدة والتغلب على تكدس الفصول وتعدد الفترات.

٢- علاج ما حدث من انحراف للتعليم عن مساره السليم الذى خلق تعليما موازيا أدى إلى انتشار روافد شتى كان أبرزها الدروس الخصوصية، والكتب الخارجية، والمذكرات المختصرة وغيرها من السلبيات التى أدت إلى إحداث تفرقة بين أبناء الطبقات الأعلى دخلا وبين الطبقات ذوى الدخل المحدود.

٣- أهمية تحقيق المجانية الكاملة، وليست الشكلية، خاصة فى مرحلة التعليم ما قبل الجامعى، حتى لا يحرم طالب من التعليم لعدم قدرته على تحمل أسرته لأعباء مادية، سواء كانت فى إطار المصروفات الرسمية أو أية مصروفات أخرى جانبية تطلب بشكل غير رسمى تمثل عبئا عليه، بما يعجزه عن مواصلة دراسته، فى الوقت الذى يعد فيه التعليم حقا من حقوقه الأساسية.

٤- إتاحة الفرصة لمن فاته الالتحاق بالتعليم أو تسرب منه فى مرحلة من مراحله، من الانخراط فيه مرة أخرى لاستكمال دراسته، حتى إذا كان قد تعدى السن المسموح بها. وقد يفيد فى ذلك التعليم الجزئى الذى يعطى الأطفال الذين حرموا من التعليم، زادًا ثقافيًا ومعرفة بأسس القراءة والكتابة، وقدرًا من التدريب المهنى أو الفنى، يفتح أمامهم أبواب العمل فى مرحلة عمرية مناسبة.

٥- أوضحت بعض المؤشرات اختلالاً نسبيًا واضحًا بين سياسة الإنفاق على التعليم الأساسى، والإنفاق على التعليم العالى، بما يمثل انحيازا ضد الغالبية العظمى من أبناء المجتمع. وعلى الرغم مما يتكلفه التعليم العالى وإفادته عددًا قليلاً من الأفراد؛ مما يقتضى معه أهمية التوسع التعليمى فى مرحلة التعليم الأساسى، الذى يفيد القاعدة العريضة من الأطفال والذى يؤدى الحرمان منه إلى الاندراج فى سوق العمل.

٦- تكثيف نظم الرعاية والخدمات التعليمية والاجتماعية فى المناطق ذات المستوى الاقتصادى والاجتماعى المنخفض، واعتبار هذه المناطق مناطق تعليمية ذات أولوية بحيث ترصد لها الموارد والإمكانات والخدمات الاجتماعية؛ بهدف دعم العملية التعليمية ورفع مستواها وتعويض الأطفال عن أوجه الحرمان التى قد تحول دون استكمالهم مرحلة التعليم الأساسى.

٧- نظرًا لارتفاع مستوى الأمية لدى بعض الأسر خاصة فى المناطق الشعبية الفقيرة، والمناطق الريفية المحرومة من الخدمات؛ مما يؤدى إلى انخفاض الإحساس بأهمية التعليم، كان من الضرورى القيام بحملات مكثفة فى تلك المناطق على وجه الخصوص، من أجل توعية الأسر بأهمية التعليم.

ثانيًا: تطوير المناهج الدراسية

١ – يحتاج الأمر إلى نقلة نوعية فى جودة التعليم من شأنها تحقيق وتنمية رأس المال البشرى. وتعكس تلك النقلة تغييرا فى النظرة الأيديولوجية، بما يضمن ألا يصبح التعليم مجرد وسيلة فحسب لإجادة الأساسيات مثل القراءة والكتابة والحساب، بل يحقق أيضا التميز عن طريق اكتساب القيم والاتجاهات والسلوكيات والمهارات التى تساعد الدراسين على صياغة مستقبلهم بانفسهم، وصياغة مستقبل المجتمعات التى يعيشون فيها.

٢ – تضمين المناهج مفاهيم وقضايا الحياة المعاصرة كقضايا البيئة، والسوق العالمية، ونظم المعلومات وتوظيفها، والمفاهيم الصحية والاقتصادية والسياسية والسكانية والأسرية، وغير ذلك من المعارف والخبرات الحياتية الخاصة والمجتمعية، بما يجعل التعليم ذا معنى ودلالة فى فكر الطالب.

٣ – صياغة المناهج الدراسية بحيث تتلاءم وكافة طبقات المجتمع حيث أسفرت نتائج تحليل المضمون الذى تضمنته الدراسة أن المناهج تخاطب أبناء الطبقة المتوسطة أكثر من الطبقات الأخرى.

٤ – فى حالة الاستقرار على إدخال تكنولوجيا المعلومات والبيانات يجدر تعديل المناهج بما يتوافق مع هذا التوجه الجديد حتى تأتى المادة المتضمنة كعامل مساعد فى التدريب على استخدام التكنولوجيا الحديثة.

٥ – تطوير الامتحانات لتساير تحديث المناهج، وذلك للتأكد من إلمام الطالب بالمعلومات الأساسية، وقدرته على إتباع المنهج العلمى فى استخدام المعلومات وتطبيقها.

٦ – الاهتمام بإبراز صورة الفتاة فى المناهج الدراسية ودور المرأة فى التاريخ.

٧ – ضرورة ربط محتوى المناهج الدراسية ببيئة الطالب المحلية بحيث يعكس طبيعة المجتمع والبيئة التى يعيش فيها.

ثالثاً: المعلـــم

١ – تبدو الحاجة ماسة لتحسين البنية المهنية للتعليم من خلال إنشاء وتدعيم الروابط والجمعيات المهنية التى تؤسس أخلاقيات المهنة وتقوم على تطوير المعلمين مهنيا ورعاية مصالحهم كما تسهم بصورة فعالة فى تطوير التعليم عامة وتكوين المعلمين خاصة وتزويدهم بالأساليب التربوية الملائمة للعصر ودرء الأساليب المتشددة فى التعليم واتباع الأساليب التربوية الحديثة.

٢ – من الضرورة إقامة نظم لاعتماد برامج تكوين المعلمين ومنح ترخيص بمزاولة المهنة كما هو الحال فى المهن الراقية على أن يبنى الاعتماد على مجموعة من المعايير التى توجد لها محكات واضحة معتمدة، وأن يتم الاتفاق على هذه المحكات بين أطراف العملية التعليمية، بين الحكومات ومنظمات المعلمين، كما يمكن أيضا إدخال نظام التجديد الدورى للترخيص بعد اجتياز برامج التدريب.

٣ – يتعين تدعيم ديمقراطية الإدارة التعليمية ولا مركزيتها بحيث يظهر الاتجاه العكسى فى العلاقة الوثيقة بين المدرسة والإدارة التعليمية؛ بحيث تتحول المدارس إلى محدد فى هوية النسق التعليمى ومشارك فاعل فى التطوير من ناحية أخرى.

٤ – التدقيق فى اختيار من يتولون مسئولية التدريس بحيث يختار المعلم المؤهل فى كل ما يتعلق بالأساليب التربوبة الحديثة فى التعليم الذى يتطلب البعد عن التلقين.

٥ – تحسين أحوال المدرس المادية حتى يتلاءم دخله مع ارتفاع الأسعار ومن شأن ذلك ألا يلجأ للدروس الخصوصية.

رابعاً: الطالب

١ – الاهتمام باستطلاع رأى الطلاب حول عناصر العملية التعليمية خاصة فى المناهج الدراسية وأنظمة الامتحانات.. وغيرها.

٢ – تشجيع الطلاب على التعبير عن آرائهم تجاه القضايا المختلفة فى فصول الدراسة وعبر ساحات الإعلام الإلكترونى، وذلك لإكسابهم القدرة على تكوين وجهة نظر خاصة وكيفية طرحها تدعيمًا للأسلوب الديمقراطى.

٣ – نشر ثقافة المعلوماتية وروح العمل الجماعى بين الطلاب باستخدام التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات.

٤ – الاهتمام بتعليم جميع الطلاب كل وفقًا لإمكانياته الذهنية، مما يحقق العدالة التعليمية لذوى الاحتياجات الخاصة بالإضافة لأصحاب القدرات الإبداعية ومرتفعى الذكاء والمهارات المختلفة.

٥– العمل على تفعيل دور الأخصائيين الاجتماعيين وكذلك النفسيين بالمدارس، وتدريبهم للوصول بهم إلى مستوى التعامل مع المشكلات التى يعانى منها الطلاب بالمدرسة مثل العنف وإدمان التدخين وما شابهها.

خامساً: توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى تطوير العملية التعليمية

١ – تنمية مفاهيم وأساليب التعلم الذاتى والمستمر، من خلال الوسائل التكنولوجية الحديثة، وعلى رأسها شبكة الإنترنت من أجل تنمية مهارات كل من المعلمين والطلاب فى هذا المجال.

٢ – تدريب القائمين بالعملية التعليمية على استخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات وتوظيفها فى إطار توصيل المادة العلمية للطالب.

٣ – تأهيل المعلمين للتعامل بفعالية مع التقنيات التكنولوجية الحديثة، وتطوير أساليب التدريس بما يتماشى مع تكنولوجيا المعلومات، من خلال التدريب على طرق التعليم والتعلم عن بعد بالاعتماد على شبكة الإنترنت، واستخدام المكتبات الإلكترونية.

٤ – تعزيز مهارات المعلمين فى مجال تصميم وتطوير المواد التعليمية لاستخدامها عبر وسائل تكنولوجيا المعلومات الحديثة فى إطار نظام التعليم الإلكترونى.

٥ – توفير البنية التحتية من الإمكانات الفنية والمادية اللازمة لتفعيل استخدام نمط التعليم الإلكترونى، وضمان جودته فى مختلف المؤسسات التعليمية.

٦ – توفير برامج التوعية بأنظمة التعليم الإلكترونى سواء للطلاب أو المعلمين.

٧– استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة لإنتاج المعرفة واستخدامها وتوظيفها للحصول على المادة العلمية، وتوفير حقائب تدريبية تتضمن استراتيجيات تنمية مهارات التفكير لدى الطلاب بشكل عام ومن ذلك طريق البعد عن الأسلوب التلقينى وتدعيم أسلوب المناقشة.

سادساً: تدعيم المواطنة ودعم الثقافة القومية

١ – تحتاج مصر فى وقتنا الراهن –أكثر من أى وقت مضى– إلى ترسيخ مفهوم المواطنة citizenship لدى الطلاب لضمان قيام مجتمع متماسك ودولة موحدة، بما يمكن من خلق مجتمع حر بعيدًا عن الأطر العرقية والطائفية الضيقة. من خلال ديمقراطية حقيقية فعالة تؤكد مدنية الدولة قانونا وثقافة. مع الفصل بين الدولة كمؤسسة دستورية راسخة والحكم كسلطة تداولية متغيرة، واعتبار الشعب مصدرًا للسلطات وأساس شرعيتها بحيث يتمتع أفراد الشعب بحقوقه وواجباته المدنية والسياسية والاقتصادية دونما أدنى تمييز عرقى أو طائفى فالدولة التى تبنى المواطنة على أساس من التمييز تشكل بنية اجتماعية هشة.

٢ – الاهتمام بالجانب الثقافى بتأسيس ثقافة قومية مشتركة لإرساء مزيد من التماسك الاجتماعى تتضمن وضع خطة معرفية عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية فى مصر مع الاهتمام بثقافة الشباب وتدعيم القيم العليا والسلوكيات الراقية.

سابعاً: **التوسع فى إنشاء المدارس**

١ – الاهتمام بالتوسع فى إنشاء المدارس؛ حتى يتم القضاء على التكدس داخل الفصول وعلى تعدد الفترات، وذلك وفقا لخطة زمنية يتم الالتزام بها ومتابعتها عاما بعد عام.

٢ – مراعاة تصميم المبنى المدرسى؛ حتى يتناسب مع المواصفات العالمية للمبانى المدرسية، وبما يضمن توافر قاعات كافية للدراسة وممارسة الأنشطة الرياضية والفنية والاجتماعية المختلفة، وكذلك توفير قاعات للحاسب الآلى والأدوات التكنولوجية.

٣ – الاهتمام بصيانة المبانى القائمة وتزويدها بما تحتاج إليه من مواصفات تؤهلها لمسايرة التغير الحادث فى التعليم وزيادة الطلب عليه.

٤ – يتم متابعة تلك الجهود على فترات وذلك وفقا لخطة زمنية يتم الالتزام بها ومتابعتها عاما بعد عام، على أن يكون هناك هيئة تتابع مدى التوسع المطلوب فى تلك المدارس وعدالة توزيعها على المناطق المحرومة خاصة فى المناطق الريفية فى الوجه القبلى.

٥ – الاستفادة من مدارس المجتمع التى سبق إنشاؤها من قبل والتوسع فيها حيث ثبت استفادة الفتيات المتسربات منها.

ثامناً: **دور المجتمع المدنى**

١ – التحول من فكرة كون التعليم مسئولية الحكومة إلى فكرة التعليم مشروع قومى.

٢ – ضرورة مساهمة جميع القطاعات ومن بينها القطاع الخاص فى تطوير التعليم وتحسين جودته.

٣ – دعم وتوسيع مفهوم الشراكة بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية فى تحمل أعباء العملية التعليمية باعتبارها قضية أمن قومى.

٤ – تشجيع القطاع الخاص على توظيف إمكانياته فى تمويل التعليم مما يساعد على القيام بواجباته الاجتماعية تجاه المساهمة فى تطوير التعليم خاصة فى ظل التحديات المحلية والعالمية التى تواجه المجتمع المصرى.

٥ – تطوير القوانين والتشريعات التى تسمح بتحقيق عائد عادل للاستثمار فى مجال التعليم بما يعمل على اجتذاب المستثمرين.

٦ – دعوة قطاع الأعمال والصناعة للمشاركة الفعالة مع مؤسسات التعليم العالى فى اتجاهين وهما تحديد المواصفات المطلوبة توافرها فى الخريجين والمشاركة فى تمويل مؤسسات التعليم.

٧ – التأكيد على استخدام أساليب الإدارة الاقتصادية للارتقاء بمستوى أداء الخدمات التعليمية.

٨ – إعداد خريطة مستقبلية واضحة المعالم يتحدد من خلالها الأدوار المنوطة بالجمعيات الأهلية فى مجال التعليم حتى يتسنى لها المشاركة الجادة فى تطوير التعليم.

٩ – إعداد خطة خمسية أو عشرية واضحة المعالم يتحدد من خلالها أيضًا الأبعاد المستقبلية للعملية التعليمية مثل دول الخليج التى تقوم بإعداد خطة خمسية تتضمن كل المناهج التى سوف يتم دراستها وكل الساعات المخصصة للدراسة حتى يكون كل طالب على وعى بما سوف يدرسه وأيضًا المدرس على وعى بعدد الساعات التى سيأخذها بجانب كل الأنشطة التى يتم إلغاؤها من مدارسنا هنا.

١٠ – تأكيد ثقافة الجودة فى النظم والمؤسسات التعليمية من خلال تطبيق المعايير العالمية فى جميع عناصر المنظومة التعليمية.

١١– ضـــرورة الاستفـــادة من مستجـــدات العصـــر ومستحدثاتـــه وتكنولوجيا المعلومات لتوفير مصادر تعليم جيدة.

المراجـع

صدر عن هذا المشروع حتى الآن أربعة مجلدات متوالية استهدفت دراسة المنظومة التعليمية بكافة جوانبها، صدر الأول عام ٢٠٠٢، والثانى عام ٢٠٠٥، والثالث عام ٢٠٠٧، والرابع عام ٢٠٠٨، راجع تلك المجلدات بمكتبة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

١– ناهد رمزى، التفاوتات الإقليمية والفجوة النوعية فى التعليم، المؤتمر السنوى الثانى للمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مايو ٢٠٠٤، مجلد ٣، ص ص ٣٢٣–٣٥٠.

٢– برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، بالتعاون مع المكتب الإقليمى للدول العربية، تقرير التنمية الإنسانية: خلق فرص للأجيال القادمة، ٢٠٠٢، ص٥.

٣– معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية عن التنمية المحلية بالمشاركة، ٢٠٠٣، ص٢٢.

٤– عادل سلطان، المستوى الاجتماعى وعلاقته ببعض متغيرات العملية التعليمية فى: ناهد رمزى، (مشرفا ومحررا)، العدالة الاجتماعية فى التعليم ما قبل الجامعى، بعض مخرجات العملية التعليمية، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مجلد ٢، ٢٠٠٥، ص ص١٢٣– ١٥٣.

٥– ناهد رمزى، رؤى المعلم والإدارة المدرسية فى: العدالة الاجتماعية فى التعليم ما قبل الجامعى، دراسة للمنظومة التعليمية فى ناهد رمزى (إشراف وتحرير)، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مجلد ٣، ٢٠٠٧، ص ص ٤٢٥–٤٣٥.

٦- ناهد رمزى، السياسة التعليمية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المؤتمر السنوى العاشر، السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مايو٢٠٠٧، ص ص ١٤٣٥-١٤٦٨.

٧- إمام حسنين، المبنى المدرسى، فى: ناهد رمزى، (إشراف وتحرير) العدالة الاجتماعية فى التعليم ماقبل الجامعى، القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مجلد٣، ٢٠٠٧، ص ص٣١١- ٣٣٢.

٨- ناهد رمزى، نمو القدرات الإبداعية والمسئولية الاجتماعية للمؤسسة التعليمية، المؤتمر السنوى الحادى عشر، المسئولية الاجتماعية والمواطنة: القاهرة، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، مايو ٢٠٠٩، ص ص ٤٥٥- ٤٨٤.

٩- محمد جمال غيطاس، مصـــر فى المرتبـــة السبعيـــن، التقريـــر العالمـــى لتكنولوچيـــا المعلومات، جريدة الأهرام، ١٣ أبريل ٢٠١٠، ص ١٩.

١٠- wczk.,J.,Is the Failure to monitor Comprehension an instance of cognitive impulsivity. J. of Education of secondary business teachers in Meryland, 7 (2). Disertation abstracts International.

١١- American psychological Association (APA), The Annual convention, August 6-9, Toronoto, 2009.

١٢- ناهد رمزى، ارتقاء القدرات الإبداعية لدى طفل ما قبل المدرسة، المجلة الاجتماعية القومية، عدد خاص عن التعليم، المجلد الخامس والثلاثون، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٩٨، ص ص ٢١-٥٠.

Abstract

SOCIAL JUSTICE AND EDUCATION DEMOCRACY

Nahed Ramzy

Education is one of the human rights ensured by the international agreements and local legislation, and the Egyptian constitution added the right in free educational institutions to spread education and implement the basics of social justice which the current study defines as providing the opportunity of education,equally to all individuals without partiality, regardless their regional affiltion,economicor social level, or gender or religion.

Creating law is different from enforcing it and planning policies may contradict with executing them.

In spite of the exerted efforts to spread education and offering it for free, this wasn't enough to reach the aimed goals: to achieve them, we care about this important issue through the permanent project for education and social justice for which five volumes were published up till now.